قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٧ لسنة ٢٠٠٧

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة والخاصة بمنحة الحكومة اليابانية للمساهمة فى تنفيذ مشروع تحديث مركز الزراعة الآلية فى دمنهور والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة والخاصة بمنحة الحكومة اليابانية للمساهمة فى تنفيذ مشروع تحديث مركز الزراعة الآلية فى دمنهور ، والتى تصل قيمتها إلى ستة وأربعين مليون ين ياباني ، والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٤٢٨ هـ

(الموافق ١٠ مايو سنة ٢٠٠٧ م)

حسنى مبارك

القاهرة فى ٢٠ فبراير ٢٠٠٧

صاحب السعادة

السيد / كونيهيكو ماكيتا

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم ، والتى تنص على ما يلى :

« أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية:

١ - بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع تحديث مركز الزراعة الآلية بدمنهور (والمشار إليه فيما بعد بـ " المشروع ") ، بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها إلى ستة وأربعين مليون ين يابانى (٤٦,٠٠٠,٠٠٠ ين) ، (والمشار إليها فيما يلى بـ " المنحة »).

٢ - تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و١٩ فبراير ٢٠٠٨ بعد تاريخ توقيع الخطابات المتبادلة إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ - تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، على الوجه المناسب، فقط ومن أجل شراء خدمات الرعايا اليابانيين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة " الرعايا اليابانيين " عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) :

الخدمات الضرورية للتصميمات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقوداً بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء الخدمات المشار إليها فى الفقرة (٣) . وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تم إقرارها طبقًا لما نص عليه فى الفقرة (٤) (والمشار إليها فيما يلى بـ" العقود التى تم إقرارها ") فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك باليابان والذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها (ويشار إليها فيما بعد بـ" البنك ").

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين اليابانى من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم إقرارها ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها.

٦ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

---

(١) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين من أى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها .

(٢) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها طبقًا للقوانين والقواعد المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ، و

(٣) تحمل كافة المصاريف اللازمة للتصميمات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة.

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية.

وأتشرف بأن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة اتفاقًا بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية".

كما أتشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة بالرد تشكلان اتفاقًا بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية.

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى.

فايزة ابو النجا

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ٢٠ فبراير ٢٠٠٧

صاحبة السعادة

السيدة / فايزة أبو النجا

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى الياباني المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية:

١ - بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع تحديث مركز الزراعة الآلية بدمنهور (والمشار إليه فيما بعد بـ " المشروع ") ، بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقا للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها إلى ستة وأربعين مليون ين ياباني (٤٦,٠٠٠,٠٠٠ ين) ، (والمشار إليها فيما يلى بـ " المنحة ").

٢ - تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و١٩ فبراير ٢٠٠٨ بعد تاريخ توقيع الخطابات المتبادلة إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ - تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، على الوجه المناسب، فقط ومن أجل شراء خدمات الرعايا اليابانيين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة " الرعايا اليابانيين " عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون):

الخدمات الضرورية للتصميمات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقوداً بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء الخدمات المشار إليها فى الفقرة (٣) . وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تم إقرارها طبقا لما نص عليه فى الفقرة (٤) (والمشار إليها فيما يلى بـ" العقود التى تم إقرارها ") فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك باليابان والذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السطة التى تحددها (ويشار إليه فيما بعد بـ" البنك ").

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين اليابانى من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم إقرارها ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

٦ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

---

(١) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين من أى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها ،

(٢) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها طبقًا للقوانين والقواعد المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ، و

(٣) تحمل كافة المصاريف اللازمة للتصميمات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة.

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية.

وأتشرف بأن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة اتفاقًا بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية.

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى.

كونيهيكو ماكينا

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

قرار وزير الخارجية

رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٧

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (١٥٧) الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٠ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة والخاصة بمنحة الحكومة اليابانية للمساهمة فى تنفيذ مشروع تحديث مركز الزراعة الآلية فى دمنهور، والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٠ ؛

قـــــرر :

(مادة وحيدة)

تنشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة والخاصة بمنحة الحكومة اليابانية للمساهمة فى تنفيذ مشروع تحديث مركز الزراعة الآلية فى دمنهور ، والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان.

ويعمل بهذه الخطابات اعتبارا من ٢٠٠٧/٥/١٥

صدر بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٣

وزير الخارجية

احمد ابو الغيط